

Distr.: General
8 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيدة جاكلين ناسيوا، مؤسسة ”مركز الحكم الشامل والسلام والعدالة“ ومديرته الوطنية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا والصين وفرنسا وفييت نام وكينيا - باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن وهم تونس وكينيا والنيجر، فضلاً عن سانت فنسنت وجزر غرينادين - والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمكسيك والهند والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن ”تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان“ التي عُقدت يوم الأربعاء، 3 آذار/مارس 2021.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) ليندا توماس - **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن



الرجاء إعادة التدوير

050421 090321 21-03176 (A)



المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

حلّت الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأولى لتشكل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. وقد اتُّخذت بعض الخطوات الإيجابية إلى الأمام. فقد تشكلت رئاسة جنوب السودان ومجلس الوزراء وتم تشكيل المجموعة الكاملة من القادة على مستوى الولايات وتم الإعلان عن المسؤولين على المستوى الأدنى. وفي الليلة الفائتة، فوض الرئيس السلطة إلى حكام الولايات العشر جميعها بموجب مرسوم.

وهذه خطوات مرحب بها. ولكن بعد عام، فإن التقدم بطيء. فلم يتم بعد إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ولم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في وضع الدستور وفي مجالي العدالة الانتقالية والإصلاح الاقتصادي.

والأهم من ذلك أن توحيد القوات لم يتحقق بعد رغم المواعيد النهائية المتعددة التي فرضتها الحكومة على نفسها. ويقبع آلاف الجنود في مواقع التجميع دون مأوى مناسب أو رعاية صحية مناسبة أو غذاء كاف.

وثمة تكلفة لبطء التنفيذ هذا. فقد أتاح فراغ السلطة على الصعيد المحلي فرصاً للمخربين والجهات الفاعلة الوطنية التي استغلت التوترات المحلية وأججت العنف.

ورأينا أثر ذلك في جونقلي في العام الماضي. وتشهد واراب اليوم تصاعداً مثيراً للقلق في أعمال العنف بين مختلف الميلشيات القبلية المدججة بالسلاح، وهو ما لم تقم القوات الحكومية باحتوائه بعد.

وفي الوقت الراهن، تراجع النزاع في الولايات الاستوائية. وفي الوقت نفسه، أدت مبادرات المصالحة في جونقلي أيضاً إلى الحد من العنف الذي أصبح يندلع من حين إلى آخر فحسب.

وهناك أيضاً تكلفة إنسانية. فقد أدى النزاع على المستوى دون الوطني، إلى جانب الدمار الذي خلفته الفيضانات، إلى إيجاد أماكن ذات حاجة ماسة مثل جونقلي وواراب. وتقدم الوكالات الإنسانية مساعدات بالغة الأهمية على الرغم من إزهاق أرواح تسعة من عمال الإغاثة في العام الماضي وهم يؤدون هذا العمل بشجاعة.

ويُقدر أن معظم سكان البلد يحتاجون إلى معونة غذائية. وما يبعث على مزيد من التشجيع أن التقييم الأخير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة يظهر زيادة سنوية في إنتاج الحبوب وارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الأراضي المزروعة – مقارنة بمستويات عام 2016.

وفي جميع أنحاء البلد، تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حماية ودعم المحتاجين من شعب جنوب السودان رغم التحديات العديدة. ويستغل مهندسونا، الذين ينتمون إلى سبعة بلدان، موسم الجفاف لشق وتحسين 200 3 كيلومتر من الطرق، بما فيها تلك الواصلة بين بور وبيبور والتي نأمل أن تساعد على تحقيق المصالحة بين قبائل المورلي والدينكا والنوير.

ويهدف المشروع الجاري لإنشاء طريق يربط حدود السودان ببانتيو وجنوباً إلى رمبيك إلى زيادة التجارة والازدهار للمواطنين في المناطق الفقيرة التي يمر بها الطريق. ولا يمكنني أن أبالغ في تقدير الأثر الملموس لذلك العمل – فهو إرث منسي في الغالب لعملياتنا لحفظ السلام. وفي بلد لا يزيد طول الطرق المعبدة فيه عن 400 كيلومتر، يعزز تحسين الطرق من التواصل ويزيد التجارة وفرص العمل، والأهم من ذلك أنه يبني السلام من خلال الربط بين القبائل.

واستمرت على نحو سلس أعمال المتابعة لخطوة تحويل مواقع حماية المدنيين في بور وواو وجوبا. فعلى سبيل المثال، أعرب سكان المخيمات في البداية عن معارضتهم لدخول جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان إلى المواقع. وباتوا اليوم يبلغون عن الجرائم مباشرة إلى مراكز الشرطة القريبة ويرحبون بتدخلها. وفي الأسبوع الماضي، دخلت الشرطة المحلية مخيم جوبا للمشردين داخلياً لقمع شجار بين عصابات من الشباب واعتقلت عدة مشتبه بهم. ولا تزال شرطة الأمم المتحدة تقف تماماً إلى جانب جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، حيث تقدم له الدعم بل وتشاركه مواقعه في بعض المناطق.

وهذا كله يدل على تغير السياق. إن الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أمر المجلس بإجرائه، وكذلك تجديد ولايتنا، سيرشدنا إلى مسار أكثر ملاءمة للغرض.

إن استخدام حفظة السلام ليس سوى إحدى وسائل حماية المدنيين. والأهم من ذلك على المدى الطويل هو تهيئة بيئة حمائية يستفيد فيها جميع المواطنين من سيادة القانون. ولهذا السبب، نتطلع إلى إعادة توزيع الموظفين والموارد لبناء قدرات المؤسسات الهامة، بما في ذلك المحاكم ونظام العدالة وجهاز الشرطة الوطنية. وسيقوم أفراد الشرطة المنتدبون بتدريب وتوجيه الشرطة المحلية.

كما أننا نتطلع إلى الاستفادة من نجاح المحاكم المتنقلة بجعلها دائمة حتى يتسنى لجميع الضحايا الوصول إلى العدالة. وهذا يعني تحميل أبناء جنوب السودان المسؤولية الكاملة عن التصدي للإفلات من العقاب الذي ابتلي به هذا البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي، لكي يكون عدد الضحايا أقل في نهاية المطاف.

كما أننا نمنح الأولوية للدعم التقني لإصلاح القطاع الأمني والتحضير للانتخابات. وكانت قواتنا أكثر قدرة على الحركة في الأشهر الأخيرة، حيث قامت بإنشاء قواعد مؤقتة جديدة وزيادة الدوريات في مناطق الاضطراب. وتُعزز هذه الجهود قوات كان عملها يقتصر في السابق على أداء مهام ثابتة في مواقع حماية المدنيين.

ومعظم هذه المبادرات تجري بمشاركة موظفي الشؤون المدنية وحقوق الإنسان من أجل التقريب بين المجتمعات المحلية وردع العنف ومعالجة الأسباب الكامنة وراءه.

وعلى مدى العامين المقبلين، ستتقلص أعداد القوات تدريجياً بنسبة 7 في المائة تقريباً مع تحويلنا الموارد إلى الأصول التي ستعزز قدرتنا على التنقل أكثر.

وما هذه إلا أمثلة قليلة على عملنا. وبطبيعة الحال، لسنا وحدنا في جهودنا. وكما هو الحال دائماً، فإننا نعمل في شراكة مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، الذين نعمل معهم كزملاء والذين تربطنا بهم مذكرة خطية.

بما أنني سأترك منصبي في الشهر المقبل، فستكون هذه آخر إحاطة لي لمجلس الأمن بصفتي ممثلاً خاصاً للأمين العام. ولذا، أتمنى على المجلس أن يمهلني لأتحدث بضع دقائق أخرى لأشارككم بعض الأفكار الشخصية.

في نهاية السنوات الأربع التي قضيتها في جنوب السودان، انظر إلى الوراء بقدر من الارتياح حيال المدى الذي وصل إليه البلد. فهناك وقف لإطلاق النار واتفاق للسلام وحكومة انتقالية ورئاسة ومجلس للوزراء وحكام، فيما يجري ببطء تنصيب القيادات المحلية. إن غالبية الأشخاص الذين تدفقوا إلى مواقع حماية المدنيين إما قد غادروها أو أنهم يعيشون حالياً في مخيمات المشردين داخلياً التي تم تحويلها حديثاً – وهذه نتيجة لتحسّن الأمن السياسي.

وبشكل عام، انخفض العنف السياسي عشرة أضعاف مقارنة بعدد الأشخاص الذين كانوا يموتون أو شرّدوا بسبب النزاع الواسع النطاق في عام 2016. ولا بد من التنبيه إلى أنه يساورنا القلق إزاء تزايد الميلشيات القبلية المسلحة والتي يبدو أنها في تحد سافر لقوات الدولة.

إن الموظفين العسكريين والمدنيين في البعثة يُحدثون فرقاً حقيقياً في خفض مستوى هذا النوع من العنف وفي الجمع بين مختلف القبائل. إننا قوة لتحقيق الاستقرار يتجاوز أثرها وجودنا المادي بكثير – ونحن نلقى ترحيبا من 80 في المائة تقريباً من سكان جنوب السودان الذين قمنا باستطلاع مستقل لآرائهم.

كما نواصل دفع عملية السلام إلى الأمام من خلال العمل الوثيق مع جميع الأحزاب السياسية، بالتنسيق مع شركائنا الإقليميين والدوليين.

غير أن الواقع هو أن عملية السلام لا تزال هشة للغاية. ويشعر العديد من المواطنين بالقلق إزاء الافتقار إلى الإرادة السياسية ويخشون من أن ينهار التقدم المحرز. ومن أجل هؤلاء الناس، يتعين علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نظل متحدين وملتزمين بدفع عملية السلام إلى الأمام. لا يمكننا الوقوف على الهامش كمتفرجين. لننظر على السنوات الأربع الماضية. هذا ما يبدو عليه الفشل، وليس من مصلحة أحد العودة إلى هذا الوضع.

هناك مجالان أريد تناولهما وأعتقد أننا تطرقنا إليهما بقدر أقل بكثير مما كان ينبغي.

أولا، استمرار عدم وجود نظام مالي يعمل لصالح شعب جنوب السودان. فثروة هذا البلد – من النفط وغيره – تتجاوز شعبه وتُستنزف في سرية، دون مساءلة عامة عن كيفية إنفاقها. وعلى نحو متزايد، يطرح الناس السؤال البديهي: لماذا يعقد صانعو القرار الرئيسيون الذين يستفيدون من مناصبهم الحالية انتخابات يمكن أن تعرض وصولهم إلى السلطة والموارد للخطر؟

ثانيا، لقد أذهلني الفخر الكبير الذي يكنه شعب جنوب السودان لبلده. إن الوجود الضخم للأمم المتحدة سيصطدم حتما بسيادتهم التي تم كسبها بشق الأنفس، وهي كلمة تستخدم كثيرا ولكنها ذات مغزى أعمق.

فالسيادة الحقيقية تعني المسؤولية، المسؤولية والرعاية الحقيقية بطريقة ملموسة وواضحة عن جميع مواطني البلد البالغ عددهم 12 مليون نسمة. وهي تعني أيضا الاستقلالية. غير أن جنوب السودان ربما يكون من أكثر الدول اعتماداً على الغير في التاريخ. فنظمه التعليمية والصحية وطرقه وبنيته الأساسية توفرها جهات خارجية.

وهنا أشعر بأننا، نحن المجتمع الدولي، نتحمل أيضا مسؤولية. فنحن لا نشكك في دورنا ولا نعترف بتأثير الضغوط والطموحات المؤسسية على أعمالنا. لقد تدخلنا بشغف شديد وتحملنا مسؤوليات ينبغي أن تقع على عاتق شعب جنوب السودان. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة اعتماده على الغير، مما قوض كرامتهم.

وفي مناسبات عديدة، قال لي الرئيس: "ديفيد، إنكم تحولوننا إلى أمة متسولين". ورأيه وجيه. ولكنه طريق ذو اتجاهين؛ فعلى حكومته أيضاً أن ترقى إلى مستوى المسؤولية.

بناء الدولة هو مسعى دقيق يحتاج باستمرار إلى إعادة تقييم وتساؤل عن مدى صوابه. أكن الكثير من الإعجاب بشعب جنوب السودان، الذي استمتعت بالعمل معه. إنهم، بلا شك، أكثر الناس الذين التقيت بهم صلابة وقدرة على الصمود. مع ذلك، وعلى الرغم من المشاق، يمكنهم الجلوس والمناقشة وعدم الاستسلام. ربما أكون استمتعت، أساسا، بما يتحلون به من روح الدعابة وقدرتهم على الضحك في مواجهة الشدائد الهائلة.

سأفتقد هذا البلد الفتي، وأتمنى له التوفيق من أعماق قلبي. ولكن بالنسبة لي، الآن هو الوقت المناسب للمضي قدما. إن عملية تحويل جنوب السودان من النزاع إلى مرحلة التعافي جارية. والبعثة متفائلة، وتؤدي أداء قويا، وهي في وضع يمكنها من تنفيذ التغيير.

إن نيكولاس هايسوم، الذي سيحل محلي، صديق وليس غريباً عن جنوب السودان. أنا سعيد لأنه سيخلفني.

وبسبب الجهود الجماعية التي بذلها الكثيرون، ولا سيما في المنطقة، فإن جنوب السودان في حالة أفضل. إنه يتقدم ببطء محبط، وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به قبل أن يتمكن مواطنوه من التمتع حقا بمستقبل يسوده السلام والازدهار.

وأود أن أشكر المجلس. وأذكر على وجه الخصوص الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى جوبا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلال مرحلة هشة من عملية السلام. لقد واجهوا تعقيدات إقامة السلام في هذا البلد، واستمعوا إليها. وقد حشدوا، من خلال أعمالهم، جهودهم لدفع عملية السلام قدما بكامل ثقل مجلس الأمن، وبالتالي العالم. إن هذا يشجعنا - أنا شخصيا ومن أمثلهم على حد سواء - تشجيعا هائلا، وأنا ممتن.

وأشكر أيضا أسرة الأمم المتحدة في جنوب السودان على دعمها الثابت وعملها الشاق، إلى جانب العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية - الوطنية والدولية - التي ساعدت جماعيا بشجاعة وأنقذت حياة الكثيرين، وتغلبت على العديد من صور التحامل ضد عمليات حفظ السلام للعمل بالتعاون مع البعثة.

وأنا فخور بالعمل مع بعض الأشخاص المميزين جدا في هذه البعثة - أناس يعيشون في بعض من أصعب الظروف في أي بعثة للأمم المتحدة على هذا الكوكب، بعيدا عن أحبائهم. ومع ذلك، فإنهم يستيقظون كل صباح ويبذلون قصارى جهدهم. وأنا ممتن لهم.

كلماتي الأخيرة أوجهها لشعب جنوب السودان، الذي يلهمني بما يتحلى به من صبر وأمل متناه وهو يناضل في مواجهة صعاب هائلة لتحقيق المستقبل الأكثر إشراقا الذي يستحقه. قلبي معه دوما وله أطيب تمنياتي.

المرفق الثاني

إحاطة من مؤسسة ”مركز الحكم الشامل والسلام والعدالة“ ومديرته الوطنية، جاكلين ناسيوا

صباح الخير وتحية حارة من جنوب السودان. أنا جاكلين ناسيوا، مؤسسة مركز الحكم الشامل والسلام والعدالة، وهو منظمة غير حكومية محلية تعمل في مجال حقوق الإنسان والعدالة وبناء السلام وحقوق المرأة في جنوب السودان. أشكركم على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

كما هو الحال في أجزاء أخرى كثيرة من العالم، فإن جائحة مرض فيروس كورونا قد دمرت جنوب السودان. وتزداد الحالات يوميا، مما يسحق نظاما للرعاية الصحية ضعيفا بالفعل لا يستطيع تلبية حتى المتطلبات الأساسية لتقديم الخدمات. جاءت الجائحة وسط عدد لا يحصى من القضايا الأخرى: الفيضانات في معظم أنحاء منطقة أعالي النيل؛ والمجاعة في جونقلي وبيبور؛ والانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار من جانب أطرافه، بما في ذلك في ثكنات التجميع؛ والقتال مع غير الموقعين على الاتفاق؛ والعنف القبلي الذي يتسبب في خسائر في الأرواح والممتلكات؛ والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات؛ والنزوح؛ وأزمات الصحة العامة الأوسع نطاقاً. لقد انهار اقتصادنا بسبب سوء إدارة الإيرادات والموارد الوطنية، وبالتالي حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية. هذا هو جنوب السودان اليوم.

إن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان معرض لخطر الانهيار من دون دعم المجلس الثابت وموقفه الموحد. وخلال السنتين اللتين انقضتا منذ توقيع الاتفاق، شرع الطرفان في خطوات تبدو، بالنسبة لي والعديد من مواطنيّ، مجرد نذر يسير. وقد أنشأ الطرفان الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أعيد تنشيطها على مستوى الولايات وعلى الصعيد الوطني؛ وبدأت عملية تجميع وتدريب القوات الموحدة اللازمة؛ والإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وصياغة مشاريع قوانين بشأن الأمن والحكم، وكذلك مشروع قانون التعديل الدستوري (رقم 8) لعام 2020، الذي يدمج الاتفاق في الدستور الانتقالي. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويساورني قلق بالغ إزاء البطء غير المقبول في التنفيذ والافتقار إلى الإرادة السياسية التي يبديها الطرفان في الوقت الذي لا يزال فيه مواطنو بلدي يعانون يوميا.

يجب أن يتحمل قادتنا المسؤولية عن تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق السلام في الفترة المتبقية من الفترة الانتقالية. وهذا ما يدعو إليه شعبنا في جميع أنحاء البلد. وقد زرتُ أنا وزملائي مؤخراً المجتمعات المحلية في أجزاء من ولايات أعالي النيل، والاستوائية، وبحر الغزال، وقد ردد تلك الدعوة من التقينا بهم، الذين طالبوا بالمساءلة والعدالة من أجل تحقيق السلام للمدنيين، وللنساء والأطفال الذين عانوا من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ومن فقدوا الأرواح والممتلكات. يحتاج المدنيون العاديون إلى الأمن والسلام. إنهم بحاجة إلى إدراك محنتهم، وعندما يتعلق الأمر بالحرب فإنهم يحتاجون من قادتهم إلى طمأنة ”بعدم تكرارها مرة أخرى“. والواقع أن الشعب يطالب بإنهاء الحرب والفساد وانتهاك حقوق الإنسان. وهو بحاجة، قبل كل شيء، إلى الحقيقة والمصالحة.

ومن الضروري أن يتم الرصد الدقيق لإطار تنفيذ السلام، وكذلك إنجاز المهام الرئيسية مثل إعادة تشكيل المجالس التشريعية للولايات وعلى الصعيد الوطني؛ وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية؛ واعتماد مشاريع القوانين ومشروع قانون التعديل الدستوري المتعلق باتفاق السلام؛ وتشغيل ثكنات التجميع؛ وفرز القوات

وتدريبها؛ وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الأدوية والأغذية، لثكنات التجميع؛ وضمان الدعم لعمليات نزع السلاح والتسريح. ويجب أن تكون حقوق الإنسان أساس جميع هذه العمليات؛ فعدم احترام حقوق الإنسان سيؤدي إلى استمرار عدم المساواة والانقسام والمزيد من العنف.

يخضع جنوب السودان لإطار دولي ملزم ينص على أن مشاركة المرأة على قدم المساواة حق وضرورة للسلام. غير أن الوفاء بالحد الأدنى لمشاركة المرأة على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي يدعو إلى تمثيلها بنسبة 35 في المائة – بفضل جهود الدعوة التي بذلتها جماعات المجتمع المدني النسائية بشق الأنفس – لا يزال بعيد المنال. وتشكل النساء القليلات اللائي تم تعيينهن حتى الآن أقل من 20 في المائة على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات. وفي بعض الولايات، بما فيها ولايات واراب وجونقلي وشمال بحر الغزال والوحدة، يتراوح تمثيل المرأة ما بين 11 و 17 في المائة تقريباً، بينما لا تشكل النساء على مستوى المقاطعات سوى 2 في المائة.

وقد تجاهلت أطراف الاتفاق القيادات النسائية في الهياكل والمؤسسات الرئيسية للحكم واستبعدتها منها. وقد مارست النساء الضغط على قادة الأحزاب ودعين إلى إشراكهن فيها، ولكن لا يمكن أن يقع عبء الكفاح من أجل المساواة على المرأة وحدها في جنوب السودان في مجتمع يهيمن عليه الذكور وله تاريخ طويل من عدم المساواة وتهميش حقوق المرأة وقيادتها. ويجب على مجلس الأمن أن يضغط على الأطراف لاتخاذ خطوات ملموسة لضمان الوفاء بحصة الـ 35 في المائة على جميع مستويات الحكم، وأن ينظر في ذلك عند قياس التقدم المحرز نحو التنفيذ.

عندما قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن لأول مرة في أيار/مايو 2018 (انظر S/PV.8249)، أشرت إلى ضرورة تعاون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشكل أفضل مع المجتمع المدني. ويسرني أن أبلغ المجلس اليوم بأن منظمتي وغيرها من منظمات المجتمع المدني تعمل مع البعثة في السعي إلى بذل جهود السلام على مستوى القاعدة الشعبية وحماية حقوق الإنسان ودعم القيادات النسائية وبناء السلام. غير أنه يجب توسيع نطاق هذا الدعم؛ ويجب بناء القدرات المحلية لمواصلة هذا العمل لكي يكون مستداماً.

إن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، أمر بالغ الأهمية نظراً لإغلاق الحيز المدني والسياسي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية في جنوب السودان. فعلى سبيل المثال، يتعين على منظمات المجتمع المدني الحصول على تصاريح أمنية لتنظيم حلقات عمل وإجراء تدريب وعقد اجتماعات بشأن جميع جوانب الحكم والصحة والدعم الإنساني وتقديم الخدمات. وقد تلقى بعض الزملاء في المجتمع المدني استدعاءات من السلطات بسبب مجاهرتهم بمعارضة الفساد وضرورة المساءلة. ويجب على البعثة أن تنضم إلى المجتمع المدني في الدعوة إلى احترام الحقوق الأساسية مثل حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والحصول على المعلومات. وينبغي للبعثة أن تواصل دعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تواجه أي تخويف بسبب قيامها بعملها الأساسي.

ونشكر أعضاء المجلس على الدعم الإنساني الذي قدّمه المجتمع الدولي حتى الآن، ولكن السلام والاستقرار هما الضمانان الوحيدان لمستقبل مجتمعاتنا. وحتى الآن، قدمت 11 امرأة من جنوب السودان إحاطة إلى المجلس. لقد سئمنا من مشاركة نفس قصص الحرب والصدمات والخسارة. وبعد أن زرت العديد من المجتمعات المحلية المتضررة، يمكنني أن أشهد شخصياً على أن قدرة زملائي من أبناء جنوب السودان

على الصمود تتلاشى بعد عقود من النزاع. فعلى الرغم من أن تاريخنا هو تاريخ من الكفاح من أجل التحرر والحرية والازدهار والكرامة، فإننا لم نعد نستطيع الكفاح. لقد عانينا من صدمات لا نهاية لها – فقدان أطفالنا وأحبائنا، وتشـــريدنا من ديارنا، والموت من الجوع والمرض، ورؤية الإفلات من العقاب الذي ارتكب بســـببه الاغتصـــاب وغيره من الأعمال المروعة تحت أنظار مجلس الأمن والدول الأعضـــاء فيه. إن توقع أن يظل الســـودانيون الجنوبيون صـــامدين في مواجهة هذه الصـــدمة أمر غير مقبول. نحن بحاجة إلى أن يتصـــرف المجلس الآن قبل أن يحدث ما هو أسوأ.

ليكن السلام معنا جميعاً.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

في البداية، أود أن أهنئ الولايات المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن في آذار/مارس 2021. وأتوقع أن يُنجز المجلس بنجاح، تحت قيادة الرئيسة، العمل المدرج على جدول أعماله هذا الشهر. كما أشكر المملكة المتحدة على إنجازاتها العظيمة خلال رئاستها في شباط/فبراير.

وتود الصين أن تشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته. لقد أوفى السيد شيرر بنشاط ولاية مجلس الأمن منذ أن تولى منصب الممثل الخاص، وقدم مساهمة كبيرة في تعزيز العملية السياسية في جنوب السودان، وحماية سلامة وأمن السكان، والمساعدة في تقديم الإغاثة الإنسانية. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها. كما استمعتُ باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة ناسيوا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس جنوب السودان. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تغلب شعب جنوب السودان على العديد من التحديات وأحرز تقدماً جديداً في بناء الدولة. وفي الوقت الحاضر، تطرح الحالة في جنوب السودان فرصاً وتحديات في آن واحد. وينبغي لجميع الأطراف في البلد أن تضاعف جهودها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة البناءة. وأود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، هناك حاجة إلى الحفاظ على الزخم الإيجابي لعملية السلام. لقد ظل وقف إطلاق النار في جنوب السودان صامداً، على العموم، منذ فترة الآن، وأحرز تقدم إيجابي في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في مجالات رئيسية، مثل تشكيل حكومة وتعيين حكام في الولايات المنشأة حديثاً. وترحب الصين بهذه التطورات.

ونشجع جميع الأطراف في جنوب السودان على توطيد المكاسب القائمة، والمضي قدماً في المهام الرئيسية المتمثلة في وضع الترتيبات الأمنية، وتكوين البرلمان، والإعداد للانتخابات العامة، ومواصلة تنفيذ الاتفاق، وحل الخلافات المحتملة بالوسائل السلمية. وندعو الفصائل المسلحة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. يواجه تنفيذ الاتفاق صعوبات عملية، بما في ذلك نقص في التمويل.

ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة مستجيبة. لقد أسهم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان مثل السودان إسهاماً كبيراً في تنفيذ الاتفاق. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي في دعم جهودها. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى الاستجابة لمبادرة الاتحاد الأفريقي ورفع الجزاءات عن جنوب السودان في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، من الضروري مواصلة تحسين الحالة الأمنية. فلا يزال النزاع القبلي والعرقي يشكل تهديداً أمنياً لشعب جنوب السودان. إن هذه المسألة قائمة منذ فترة طويلة وترجع نشأتها إلى أسباب معقدة. ومن ثم، فإنها تتطلب مجموعة من الاستجابات، مثل المنع والوساطة والمصالحة والحماية. وقد كرست بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الغاية، حيث حالفها بعض النجاح.

تتحمل حكومة جنوب السودان المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وتدعم الصين المجتمع الدولي في مواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات لحكومة البلد.

ولا يزال التنافس على الموارد سبباً رئيسياً في المنازعات القبلية والعرقية. ويمكن أن يساعد تطوير الاقتصاد وتحسين سبل عيش الناس على إزالة الأسباب الجذرية للنزاع.

ثالثا، من الضروري المساعدة في التصدي لتحديات مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتفيد التقارير بأن معدلات الإصابة بكوفيد-19 في جنوب السودان تتراوح ما بين 15 و 25 في المائة، وهو أمر مثير للقلق. وتتمثل الأولوية الفورية في توفير الدعم للبلد في مكافحة كوفيد-19 وضمان حصول المحتاجين على لقاحات كوفيد-19 في الوقت المناسب وبشكل عادل والحد من انتشار الجائحة.

ويواجه جنوب السودان صعوبات اقتصادية شديدة، حيث ربما يحتاج أكثر من 8 ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية في هذا العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف دعمه ومساعدته في هذا الصدد وأن يخفف من معاناة شعب جنوب السودان ويساعد البلد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وما فتئت الصين تدعم بنشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجنوب السودان. ومنذ تفشي هذه الجائحة، أرسلت الصين عدة دفعات من المواد المضادة للجائحة والمساعدات الإنسانية إلى جنوب السودان. كما قررنا التبرع بلقاحات كوفيد-19 لهذا البلد. ولا تزال الفرق الطبية الصينية على أرض الواقع لمساعدة السكان المحليين. ويشارك أيضاً في تقديم المساعدة الطبية للسكان المحليين حفظة سلام صينيون من النساء. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف للمساهمة في مساعدة جنوب السودان على مواجهة التحديات.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة بالكثير وهي تؤدي دورا هاما في تحسين الحالة في جنوب السودان. وتشيد الصين بحفظة السلام الذين بقوا في أماكنهم وكافحوا كوفيد-19. وتؤيد الصين تمديد ولاية البعثة. ونأمل أن تولي البعثة أولوية عليا لتنفيذ الاتفاق المنشط وأن تعزز التنسيق والتآزر مع المنظمات الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

إن كوفيد-19 يشكل تهديدا خطيرا لصحة حفظة السلام المهمين ويؤثر على الأداء العادي لعمليات حفظ السلام، بما فيها عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويستدعي هذا الوضع اهتمامنا الكبير. وقد قررت الصين التبرع بلقاحات كوفيد-19 إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وستواصل الصين دعم عمل البعثة.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطتين على استعراضهما الشامل.

مر عام منذ أن تحدثت إستونيا لأول مرة عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجلس الأمن (انظر S/PV.8741). وخلال سنة، شُكلت الحكومة وأنشئت ولايات وعُين حكام للولايات. والتزمت بعض الأحزاب بتخصيص حصة 35 في المائة للنساء في تعييناتها. وترحب إستونيا على النحو الواجب بهذه التطورات. غير أننا يجب أن نظل متيقظين وألا نتخذ أي قرارات متهورة يمكن أن تعرض ما حققه البلد حتى الآن للخطر. إن ما نحتاج إلى رؤيته هو كيف ستعمل الحكومة والحكام معاً من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وفي ضوء بعض التطورات التي تبدو إيجابية، يجب ألا نغض الطرف عن كل شيء آخر. لقد تأخر إصلاح قطاع الأمن عن موعده بسبب عدم وجود استراتيجية متماسكة وعدم كفاية التمويل، والأهم من ذلك، عدم كفاية الإرادة السياسية. ولم يتم إنشاء مؤسسات العدالة الانتقالية الرئيسية المتفق عليها، مثل المحكمة المختلطة.

واستمرت الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة والواسعة النطاق في العام الماضي. وحدثت زيادة بنسبة 146 في المائة في الحوادث، مع زيادة بنسبة 120 في المائة في عدد الضحايا المدنيين الموثقين. إن هذه حقائق ثابتة على أرض الواقع، وهي أكثر ما يهمنا. وقد تصاعد العنف على المستوى دون الوطني في عام 2020 ولا تزال الروابط بين النزاعات المحلية والديناميات الوطنية قائمة. ومن دواعي القلق الشديد أن المدنيين ما زالوا يتحملون وطأة النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ومن المحبط أن نقرأ عن استمرار حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، التي ترتكبها أطراف النزاع وجماعات الدفاع المدني. وفي هذا الصدد، نشيد بإدانة الجنود المتهمين في جرائم عنف جنسي المتصلة بالنزاع، ونأمل أن يبني ذلك زخما نحو تحقيق المساءلة. ويجب التصدي للإفلات من العقاب ونأمل حقا أن يؤدي تعيين حكام الولايات إلى قلب الوضع.

كما أن الحالة الإنسانية في مالي مصدر قلق بالغ. وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2021/172)، فإنه بالمقارنة مع العام الماضي، زاد عدد المحتاجين للمساعدة بواقع مليون شخص تقريبا. وإجمالا، يحتاج أكثر من 70 في المائة من سكان جنوب السودان إلى المساعدة. وتتفاقم حالة الأمن الغذائي، ولم تكن معدلات سوء التغذية الحاد في أوساط الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة كما هي الآن منذ بداية الأزمة في كانون الأول/ديسمبر 2013. غير أنه ثبت أن مساعدة المحتاجين أصبحت أكثر صعوبة من أي وقت مضى، حيث تدهورت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ومن المؤسف أن انتهاكات اتفاق مركز القوات لا تزال تحدث، مما يجعل مهمة أفراد البعثة مستحيلة في كثير من الحالات، مما يحرم المدنيين من المساعدة والحماية اللتين تمس الحاجة إليهما. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت حالات غير مقبولة قام فيها جنود بمداهمة ونهب مستودعات تحتوي على مساعدات إنسانية، وهو ما يشكل انتهاكا واضحا للقرار 2417 (2018).

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر ديفيد شيرر على تفانيه وعمله الرائعين في قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما نود أن نسلط الضوء على عمل المنظمات الإنسانية التي تساعد الناس في جنوب السودان، ونشكرها على ذلك.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أردد ما ذكره زملائي في مجلس الأمن في مستهل بياني بالإعراب عن أحر التهاني للسفيرة باربرا وودوارد وفريق بعثة المملكة المتحدة على رئاستهم للمجلس في شباط/فبراير. ونتمنى أيضا للولايات المتحدة كل النجاح في رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس.

وأود في البداية أن أشكر السيد ديفيد شيرر على إحاطته وأن أهنئه على عمله في قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعلى عمله الممتاز بلا كلل مطلقا في البلد على مدى السنوات الأربع الماضية. وأود أيضا أن أثني على الإحاطة المثيرة للاهتمام للغاية التي قدمتها جاكلين ناسيوا إلى المجلس اليوم.

وأود أن أُشير إلى النقاط الأربع التالية:

ترحب فرنسا بالتقدم الذي لوحظ مؤخرا في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والذي يُظهر الإرادة السياسية للحكومة. وتمثل تعيينات جميع حكام الولايات، ومعظم نواب الحكام والسلطات على مستوى المقاطعات، قرارات هامة. وأرحب أيضا بالإعلان عن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، التي لم يتم بعد إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال التوقيع على مذكرة مع الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الذي تضطلع به المنطقة في تشجيع هذا التقدم.

وينبغي الحفاظ على هذا الزخم واستمراره من خلال اعتماد تدابير جديدة. وقد حان الوقت بالفعل للشروع في عدد منها، بدءا بتشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وهذه خطوة أساسية لإحراز التقدم اللازم، ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية المالية، ومن أجل إقرار الميزانية، على سبيل المثال. ويخطر ببالي أيضا المسارعة بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وفي إصلاح قطاع الأمن، الذي يجب القيام به من أجل وضع إطار لقوات الأمن يضم أعدادا كافية من الأفراد الخاضعين لسلطة السلطات المدنية. والمأزق الذي وصل إليه إنشاء قوات موحدة أمر يبعث على القلق.

وندعو إلى الامتثال لحصة الـ 35 في المائة المحددة لمشاركة المرأة في المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق السلام. ونشجع أيضا السلطات على دعم مشاركة الشباب في جميع العمليات ذات الصلة.

إن توطيد دينامية سياسية أمر أساسي في وقت يعرض فيه العنف، فضلا عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانعدام الأمن الغذائي، التقدم المحرز منذ عام 2018 للخطر. ويؤثر تزايد العنف على المستوى المحلي، الذي كثيرا ما يكون مرتبطا بتدخل الجهات الوطنية الفاعلة، بشكل مباشر وقوي على السكان، ولا سيما النساء والأطفال. كما ندين بشدة العنف الذي أعقب انشقاق أفراد عسكريين.

وتتفاقم عوامل النزاع بسبب تدهور الحالة الإنسانية والصحية والاقتصادية. وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويجب ألا يفلت مقترفو هذا العنف من العقاب، ومن المهم أن يعاقب مجلس الأمن مرتكبي هذه الأعمال وأن يقدموا للعدالة. وفي وقت تتعاظم فيه الاحتياجات الإنسانية، فإن بعض المناطق على شفا المجاعة، ويستمر انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وينبغي أن يتمكن العاملون في

المجالين الإنسـاني والطبي من الوصـول بدون عوائق، وألا يخشـوا اسـتهدافهم. ومن الضـروري أيضـا كفالة الحصـول على اللقاحات المضـادة لكوفيد-19 بصـورة عادلة، تمشـيا مع القرار 2565 (2020) الذي اعتمد مؤخرا.

وفي هذا السياق الصعب، تثني فرنسا على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لالتزامها، وكذلك على جميع جهودها للتكيف. وأقصد بذلك على وجه الخصوص نقل المسؤولية عن مواقع حماية المدنيين إلى سلطات جنوب السـودان، حتى وإن كان من الضـروري، بطبيعة الحال، توخي أقصـى درجات الحذر لكفالة حماية هؤلاء المدنيين بالفعل. وقد أصـبحت سـلطات جنوب السـودان فعليا بفضـل هذه العملية في وضـع يمكنها من أداء هذه المهمة الأساسية، مع الاقتصاد في القدرات داخل البعثة في نفس الوقت. ويشكل نموذج المحاكم المتنقلة جانباً آخر حسّن الملاحقة القضائية في قضايا العنف الجنسي.

وينبغي أن يستفيد تجديد ولاية البعثة بحلول 15 آذار/مارس من تلك الأمثلة الإيجابية، حتى تتمكن سلطات جنوب السودان من مواصلة بناء قدراتها، بدعم من البعثة. وإلى جانب التقدم السياسي المتوقع الذي أشـرت إليه للتو، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب بناء الثقة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، أذكر بأن جميع القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة غير مقبولة.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، نغاراج نايدو كاكانور

أود أن أبدأ بتهنئتكم، ســيدتي، ووفد الولايات المتحدة على تولي رئاســة مجلس الأمن. وأؤكد لكم تعاون ودعم وفد بلدي بشـكل كامل. كما أشـكر الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة ووفدها على إدارتهم القديرة للمجلس في الشهر الماضي.

وأضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة في جنوب السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونعترف بالدور الهام الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام خلال فترة ولايته، ونتمنى له النجاح في مساعيه في المستقبل. وأرحب أيضا بخلفه، نيكولاس هايسوم، في مهمته التي يضطلع بها في منطقة يعرفها جيدا.

يشكل التقدم المحرز خلال الأسابيع الأخيرة في جنوب السودان نحو تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان تحولا يبشر بالخير بعد أشهر من الجمود. ومما يشجعنا أن التعيينات في مناصـب حكام الولايات وتشكيل الهياكل الإدارية الإقليمية، التي شـابتها تأخيرات بعد تشكيل حكومة الوحدة في شـباط/فبراير من العام الماضـي، قد جرت الآن. كما أحرز تقدم ملحوظ في أداء المؤسـسـات الحكومية الهامة. ويجتمع مجلس الوزراء بانتظام، وبدأت المؤسـسـات الوطنية تظهر وجودها على المسـتوى الميداني. وشهدت ثلاثة مواقع لحماية المدنيين تحولا لتصبح مخيمات للمشردين داخليا، بينما تجري حاليا الاستعدادات لمواقع أخرى لحماية المدنيين. وكل هذه التطورات إيجابية حقا. ويسـرنا أيضـا أن نلاحظ أن التعيينات التي قامت بها المعارضة قد التزمت بتخصيص نسبة 35 في المائة للنساء.

ورغم التقدم المحرز، لا يزال جنوب السـودان يواجه عدة عقبات في تنفيذ اتفاق السـلام المنشـط. وتعكس الانشقاقات السياسية وانعدام الثقة على جميع المستويات والاشتباكات القبلية المتزايدة الطبيعة الهشة للحالة السياسية والأمنية. ولم يتم بعد استيفاء بعض المعايير الرئيسية لاتفاق السلام، ولا سيما إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وتعيين مجلس الولايات. وقد استمر وقف إطلاق النار بصفة عامة في جميع أنحاء البلد. ولكن الافتقار إلى اســتراتيجية أمنية متماســكة ونقص التمويل يعرقلان إحراز التقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل أطراف الاتفاق بحسـن نية، مع تنحية الاعتبارات السـياسـية الضـيقة جانبا، من أجل المضـي قدما في عملية السلام. وسيكتسي دعم المجتمع الدولي أهمية بالغة، ولا سيما الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للجمع بين الأطراف من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاق. ونحن نؤيد هذه الجهود.

وفيما يتعلق بالجزاءات، التزم مجلس الأمن بإجراء اســتعراض مســتمر لجميع تدابير الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى وضع معايير واضحة لتقييم عناصر حظر الأسلحة وتجميد الأصـول وحظر السـفر، بالتشـاور الكامل مع حكومة جنوب السـودان وغيرها من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة.

ولا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق، حيث اجتاحت الفيضـانات مناطق كثيرة من البلد. وأدى العنف القبلي وما نتج عنه من تشــريد للمجتمعات المحلية، والهجمات على العاملين في المجال الإنســاني

وأصـولهم، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم الحالة. وفي حين كانت الاسـتجابة الإنسـانية التي تنسـقها الأمم المتحدة، بمسـاعدة الشـركاء المانحين، فعالة إلى حد كبير، فإن الفجوة التمويلية البالغة بليون دولار تسـتحق اهتماما فوريا من جانب المجتمع الدولي. ومن جانبنا، قدمت الهند مؤخرا 70 طنا متريا من المعونة الغذائية، بما في ذلك الأرز والقمح والسـكر، إلى جنوب السـودان. ونحن الآن بصـدد إرسـال 10 أطنان مترية من المساعدة الطبية إلى البلد في الأسابيع المقبلة.

وفي سـياق جائحة كوفيد-19، واسـتجابة لطلب الأمين العام، سـارعت الهند إلى توسـيع نطاق مسـتشـفيات البعثة في كل من جوبا وملكال. وبالإضـافة إلى خدمة تلك المرافق لموظفي البعثة، فهي تلبي أيضا الاحتياجات الطارئة للسكان المحليين. وخلال مناقشة مفتوحة جرت في المجلس الشهر الماضي، أعلن وزير خارجية الهند عن تقديم 000 200 جرعة من اللقاحات المضـادة لكوفيد-19 المصـنوعة في الهند لحفظة السـلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أولئك الذين تم نشـرهم في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر S/2021/157).

وقد أحطنا علماً مع التقدير بأنشـطة البعثة في تنفيذ ولايتها. وينبغي أن تواصـل البعثة دعم قوات الشرطة في جنوب السودان في ضمان سلامة المخيمات وأمنها. وسيظل دعمها لإيصال المساعدة الإنسانية بدون عوائق أمرا حاسما، نظرا للحالة الإنسانية الصعبة. ويشكل الانخفاض في انتهاكات اتفاق مركز القوات خلال الفترة المشـمولة بالتقرير علامة إيجابية؛ وكذلك الأمر فيما يتعلق باسـتدراك التأخير في إصـدار التأشيرات لموظفي البعثة. كما أحطنا علما بالاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة. وهذه الاستعراضات الدورية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمة لضمان أن تكون أهداف البعثة متسقة مع الحالة الميدانية.

والهند واحدة من أكبر البلدان المسـاهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان، تحت القيادة المقتدرة للفريق شـايليش تينايكار. وتقوم الوحدات الهندية بدور هام في التقريب بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ عدة برامج لتنمية المجتمعات المحلية. وقد حظيت هذه الأنشطة بتقدير عال من شعب جنوب السودان. ويشرفنا أن الوحدة الهندية المتمركزة في ملكال، والتي تضم أكثر من 800 من حفظة السلام، قد مُنحت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ميدالية الأمم المتحدة على خدمتها المثالية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكان من بين المستفيدين الرائد شيتنا، وهي من الشؤون الهندسية، الأنثى الوحيدة من حفظة السلام وسط القوات الهندية. وقدمت الكتيبة الهندية خدماتها للمجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنسـاني، لا في ملكال فحسـب، بل كذلك في أماكن نائية مثل كدوك وباليت وملوط والرنك، على الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

كما إن حفظة السلام الهنود يضطلعون بدور توجيهي هام لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. فقد قامت الرائد سـومان غواني، وهي امرأة هندية من حفظة السـلام نشـرت في وقت سـابق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان، بتوجيه أكثر من 230 من مراقبي الأمم المتحدة العسـكريين وكفلت وجود المراقبات العسكريات في كل موقع من مواقع أفرقة البعثة. وتقديرا لخدمتها، تم اختيارها لجائزة الأمم المتحدة لداعية العام للمسـاواة بين الجنسـين في صـفوف العسـكريين لعام 2019. كما قامت بتدريب قوات حكومة جنوب السودان وساعدتها على إطلاق خطة عملها لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وأخيرا، فإن للهند علاقات قديمة مع شعب جنوب السودان. فقد كانت الهند أول بلد آسيوي ينشئ قنصـلية في جوبا في عام 2007، بعد توقيع اتفاق السـلام الشـامل. وما فتئنا نقدم المسـاعدة الثنائية عن

طريق مشاريع في قطاعات الزراعة والصحة وسبل العيش في جنوب السودان. وقد استثمرت شركات النفط الهندية 2,5 مليار دولار في جنوب السودان. وحظيت برامجنا التدريبية لبناء القدرات بتقدير عميق من حكومة جنوب السودان. ونظمنا مؤخرا برنامجا عبر الإنترنت لبناء القدرات بشأن التكنولوجيا الانتخابية للمسؤولين الحكوميين في جوبا. وستواصل الهند العمل مع حكومة جنوب السودان في سعيها إلى تحقيق السلام والتقدم والازدهار.

المرفق السابع

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكركم، سيدتي الرئيسة، مع أطيب التمنيات لكم في دوركم كرئيسة عن هذا الشهر. كما أشكر المملكة المتحدة على رئاستها في شباط/فبراير. وأتوجه بالشكر كذلك إلى ديفيد شيرر على إحاطته الزاخرة بالمعلومات وعلى قيادته بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ظل ظروف صعبة على مدى أربع سنوات، وعلى أفكاره اليوم. كما نقدر مقدمة الإحاطة الثانية، جاكلين ناسيوا، على أفكارها الثاقبة.

وكما أخبرنا الأمين العام، فإن عملية السلام تمر بمنعطف حرج. فقد أحرز بعض التقدم في مجالات تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، مثل تعيين 10 ولاة للولايات والإعلانات المتعلقة بإنشاء آليات العدالة الانتقالية التي طال انتظارها واعتزام الحكومة المضي قدما في إنشاء هيئة تشريعية انتقالية. وثمة حاجة الآن إلى متابعة ملموسة لهذه الإعلانات. ومن بين التحركات الإيجابية، على سبيل المثال، توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة المختلطة.

ونرى بالتأكيد أن مشاركة الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مهمة للغاية، ولكن يجب أن تكون مصحوبة بمحافظة جميع الأطراف على التزامها بوقف إطلاق النار. وبالمثل، نتوقع من غير الموقعين أن يلقوا أسلحتهم وينضموا إلى العملية السياسية. وتظل الحقيقة المؤسفة هي أن مستويات العنف على الصعيد دون الوطني لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول.

إن إراقة الدماء التي يواجهها المدنيون مأساوية بكل بساطة. فقد قتل خلال عام 2020، كما سمعنا، أكثر من 000 2 مدني في نزاعات محلية. وتعرب أيرلندا عن قلقها البالغ إزاء هذا العنف. فهو يؤدي إلى بيئة صعبة لحقوق الإنسان والحماية، ولا سيما للنساء والفتيات، كما سمعنا اليوم بشيء من التفصيل من جاكلين.

وتدين أيرلندا بشدة جميع أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان. ينبغي لهذا العنف ألا يحدث مطلقا، أصلا. ولكن عندما يحدث تتحمل سلطات جنوب السودان مسؤولية حماية الضحايا والناجين وكفالة توفير خدمات الدعم الشاملة التي تركز على الناجين، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن رتبهم أو أقدميتهم. إن الملاحقات القضائية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات أمر حميد ولكننا نخشى، مع نقص الإبلاغ ومحدودية المساءلة، أن تكون هذه القضايا مجرد غيض من فيض.

وتحث أيرلندا سلطات جنوب السودان على التعجيل بإنشاء جميع مؤسسات الحكومة وتطبيق حصة ال 35 في المائة المخصصة للنساء. ونسلم بالدور الحاسم للمرأة والشباب في جهود صنع السلام وبناء السلام ونحث على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في كل مرحلة من مراحل عملية وضع الدستور. فالحقيقة هي أنه قد تكون هناك صلة بين التصاعد الأخير في العنف والثغرات في إدارة الولايات، بما في ذلك الولاة دون المستوى. ولذلك، تشجع أيرلندا السلطات على القيام على وجه السرعة بإنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله ووضع الترتيبات الأمنية الانتقالية، مع الحاجة بشكل خاص إلى تعزيز خدمات الشرطة. وينبغي أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا كاملا في الترتيبات. فإسهامها سيؤدي إلى نتائج أكثر استدامة. وكلنا نعرف ذلك.

إن وجود استراتيجية أمنية عامة توفر إطارا شاملا ومتكاملا لصنع القرار أمر أساسي وحاسم للسلام في جنوب السودان. كما يجب تصحيح عدم التحرك بشأن إنشاء القوات الموحدة.

وتعرب أيرلندا كذلك عن قلقها البالغ إزاء الحالة الإنسانية المثيرة للقلق. تشير آخر التقارير إلى أن من المتوقع أن يواجه 48 في المائة من السكان هذا الشهر حالة انعدام حاد للأمن الغذائي. وفي حين أننا نعلم أن أسباب هذه الحالة كثيرة ومتنوعة، يبدو واضحا أن لتغير المناخ أثرا سلبيا. علينا أن نساعد في معالجة هذا الوضع.

وفي الوقت الذي ينظر فيه المجلس في تجديد ولاية البعثة هذا الشهر، تعتقد أيرلندا أن أحد الأدوار الرئيسية للبعثة يظل حماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان أن تقوم البعثة بدوريات في المناطق التي يواجه فيها السكان أكبر المخاطر والتهديدات. وتقع على عاتق حكومة جنوب السودان مسؤولية حماية مواطنيها. ونحث الحكومة على توفير الحماية الكاملة لمواطنيها في المعسكرات التي تم تحويلها وفي جميع أنحاء البلد، حيث لا يزال المدنيون يعانون من آثار انعدام الأمن.

كما نحث البعثة على كفالة أن تتم أي عمليات تحويل في المستقبل بالتشاور الكامل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك دوائر العمل الإنساني، وأن لا تتم عمليات التحويل إلا عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك، مصحوبة بتقييم دقيق للمخاطر والتخفيف من حدتها. فالتجربة وحدها تعلمنا ذلك.

وأخيرا، فإن الانتهاكات المبلغ عنها لاتفاق مركز القوات، ولا سيما في جوبا وحولها، تبعث على القلق البالغ. فهذه الانتهاكات تعرض حماية المدنيين للخطر. وتدعو أيرلندا سلطات جنوب السودان إلى كفالة الوصول من دون عوائق لجميع عمليات الأمم المتحدة من أجل ضمان الدعم والحماية الأساسيين للمحتاجين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق مركز القوات.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماني

يشـــرفني أن أُلقي هذا البيان بالنيابة عن كينيا والنيجر وســـانت فنســـنت وجزر غرينادين وتونس (مجموعة 3+1)

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للأمين العام على التقرير الشامل (S/2021/172)، وللسيد ديفيد شـيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السـودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان، على إحاطته الثاقبة. ونشـــيد بالممثل الخاص للأمين العام، شـــيرر، على العمل الممتاز الذي قام به خلال فترة رئاســته لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السـودان، التي شـهدت مسـاهمة كبيرة في عملية السـلام في جنوب السودان وجهود تحقيق الاستقرار عموما.

ونهنئ السيد نيكولاس هايسوم على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لجنوب السودان ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونرجو له النجاح ونتطلع إلى دعم عمله.

وترحب مجموعة 3+1 بالتحسن العام في الحالة السياسية والأمنية في جنوب السودان، الذي تجلى في جملة أمور منها التضــامن فيما بين قيادة الأطراف؛ والتنفيذ التدريجي للاتفاق المنشـط لتسـوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ واستمرار الوقف الدائم لإطلاق النار لأكثر من عامين ونصف العام وتحويل مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين إلى مخيمات للنازحين تحت مسؤولية حكومة جنوب السودان.

إن من الجدير بالذكر أن تنفيذ اتفاق الســـلام المنشّـــط كان تدريجيا، حيث تحقق مؤخرا تقدما هاما في إنشـاء مؤسـسـات الحكم الانتقالي على الصـعيد الوطني ومسـتوى الولايات وإكمال تعيين حكام الولايات ونوابهم وغيرهم من المسؤولين على مستوى الولايات.

وبالرغم ذلك التقدم لا يزال تنفيذ بعض أنشطة الحوكمة الرئيسية متأخرا عن موعده، ولا سيما إعادة تشكيل الهيئة التشريعية القومية الانتقالية. ولذلك نحث الطرفين على الإسراع في إكمال تعيين موظفي الدولة وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي.

ونحث أيضــا الأطراف على مواصــلة الالتزام بمبدأ الشـمول، بما في ذلك تنفيذ الحد الأدنى المتفق عليه بتخصيص نسبة 35 في المائة لمشاركة المرأة فضلا عن إشراك الشباب. وهذا ضروري لوضع الأساس السياسي والأمني للفترة الانتقالية.

ومن المشـــجع أن الحالة الأمنية العامة في البلد لا تزال تتحســـن مع التزام الطرفين بالوقف الدائم لإطلاق النار. ونشـيد بالحكومة لاتخاذها التدابير اللازمة للتصـدي للنزاعات المحلية والعرقية المحدودة التي يبلّغ عنها من وقت لآخر. ونقدر اسـتمرار هذا العمل وأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات.

وتلاحظ مجموعة 3+1 مع الشـــعور بالقلق أيضـــا بطء التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية على النحو المنصـوص عليه في الفصـل 2 من اتفاق السـلام المنشّـط. ويعزى بطء ذلك التقدم إلى حد كبير إلى الافتقار إلى القدرات التقنية والموارد المحدودة. وفي هذا الصـــــدد، نرحب بالجهود الرامية إلى تيسـير بناء القدرات في قطاع الأمن، بما في ذلك التدريب على القيادة وبناء السـلام والتعمير الذي نظم في نيروبي واستهدف كبار ضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقادة المعارضة.

ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن كفالة تحقيق الاستقرار العام في جنوب السودان إلا بإجراء تحسين شـــامل لقطاع الأمن. ولذلك ندعو الأطراف إلى التعجيل بالعملية الجارية لتجميع القوات الموحدة واختيارها وتدريبها ونشرها.

كما تحيط مجموعة الدول الأفريقية مجموعة 3+1 علماً بالتقدم المحرز في إطار مبادرة روما لعملية السـلام في جنوب السـودان، ونعرب عن تقديرنا لجماعة سـانت إيجيديو على مسـاهمتها وتيسـيرها. ونحث الأطراف على مواصلة الالتزام بعملية روما بروح الحوار والتسوية.

ومن الأهمية بمكان أن تنضـــم الأطراف غير الموقّعة إلى العملية الانتقالية دون مزيد من التأخير وأن تشـارك في تنفيذها بفعالية. كما ندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بشـأن وقف الأعمال العدائية وبذل كل جهد ممكن للإسراع في اختتام المناقشات الجارية.

وقد أُستخلصت دروس هامة خلال السنتين ونصف السنة الماضية من تنفيذ اتفاق السلام المنشّط. ولا شــك في أن هذا الترتيب معقد ومكلف وســيتطلب اســتثمار قدر كبير من الوقت والموارد. فعلى ســبيل المثال، وكما لوحظ في التقرير الحالي للأمين العام (S/2021/172)، لا يمكن للمؤســســات الحيوية لتنفيذ عملية السلام، مثل اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، أن تمضي قدما بسبب فجوة التمويل.

وبالنظر إلى تلك التحديات، نود أن نؤكد ضـــرورة اســـتمرار الدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ عملية السلام في جنوب السودان، بما في ذلك من خلال المشاركة الدبلوماسية والسياسية القوية، وتقديم المساعدة التقنية، والمسـاعدة المالية واللوجستية. وسـيكون من الأهمية الحاسـمة في هذا الصـدد تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وبناء قدرات قطاعات العدالة وسيادة القانون والإدارة العامة.

ولا يمكننا أن نبالغ في تأكيد الدور الهام الذي تضــطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب الســودان في دعم شـعب ذلك البلد في جهوده الرامية إلى إرسـاء أسـاس متين لتحقيق السـلام والاسـتقرار والتنمية. وفي هذا الصـــدد، ترحب مجموعة 3+1 بالتقرير عن الاســـتعراض الاســـتراتيجي المســـتقل الذي تقوم به البعثة. وسـيكون التقرير حاسـما في إرشـاد الاسـتعراض المقبل لولاية البعثة كي تكون أكثر ملاءمة للغرض. وتتمثل توقعات شــعب جنوب الســودان والمنطقة في ضــرورة تكييف ولاية البعثة الجديدة بحيث تســتجيب للوضـــع الســـياســـي والأمني المتغير، مع التركيز بشــكل خاص على تقديم دعم ملموس لعملية الســـلام، بما في ذلك الدعم التقني واللوجستي للآليات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام المنشّط.

وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على النقاط التالية:

تتطلب هشاشة الوضع في جنوب السودان أن تكمل عملية السلام ببرنامج فعال لبناء السلام. وقد أُدرجت بعض العناصـر التي توجه ذلك الجهد في إطار أحكام اتفاق السـلام المنشـط ويمكن تنفيذها بسـهولة بقليل من الدعم. وينبغي أن تتوفر للبعثة الولاية والقدرة اللازمتان لدعم هذه البرامج التي تشمل بعض عناصر الترتيبات الأمنية الانتقالية.

ولا يزال تشـكيل الدولة وبناء المؤسـسـات في جنوب السـودان عملاً مسـتمرا. وذلك ما اسـترشـد به إنشاء البعثة في 8 تموز/يوليه 2011.

وينبغي للمجلس أن يفكر في الولاية التأسيسية التي سيسترشد بها مسار أنشطة البعثة في المستقبل، بما في ذلك فيما يتعلق بتوطيد الســـلام والأمن وتهيئة الظروف المواتية للتنمية وتعزيز القدرة المؤســـســـية

للحكومة. وسـيكون مثل هذا التركيز مفيدا في مسـاعدة جنوب السـودان على تطوير القدرة المؤسـسـية لتي تمكنه من الحكم بفعالية والاسـتجابة لتحديات المسـاءلة في مجال حقوق الإنسـان وإدارة الموارد وغيرها من مجالات الخدمات العامة.

إن التحسن الذي طرأ مؤخرا على الوضـع السـياسـي والأمني يجعل من المناسـب للمجلس أن يقيّم فعالية الجزاءات المفروضـة على جنوب السـودان. وترحب مجموعة البلدان 3 +1 بالممارسـة الجارية لوضـع معايير محددة جيداً من شـأنها أن توجه عملية استعراض تلك التدابير. ولذلك ندعو إلى وضـع أهداف واقعية وقابلة للقياس والتحقيق، محددة زمنيا ويمكن تقييمها بسهولة قياسا بالتقدم المحرز.

ومن المناسـب أن نواصـل الإشـادة بالدور الحيوي الذي اضـطلعت به الدول المجاورة لجنوب السـودان، فضـلا عن أفريقيا على المسـار الصـعب المؤدي إلى وقف إطلاق النار والتوصـل إلى تسـوية ودية في بناء السلام. ونشيد، على وجه الخصوص، بالجهود المتواصلة التي يبذلها رؤساء الدول والوزراء التابعون للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جمع الأطراف المتحاربة معا لأجل التوصـل إلى تسـوية سياسية. ونوصـي خلال هذه الفترة من عدم الاستقرار في أجزاء أخرى من المنطقة، بأن تأخذ جميع الأطراف المتنازعة في الاعتبار الرقم القياسي المسجل في عملية السلام في جنوب السودان بوصفه موردا لها.

وفي الختام، تكرر مجموعة 3+1 الإعراب عن تقديرها للجهود المتواصـلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع الشـركاء الدوليين في دعم شـعب جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر المملكة المتحدة مرة أخرى على قيادتها الممتازة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي، وأؤكد لكم مجددا، سيدتي الرئيسة، دعم وفد بلدي لنجاح رئاستكم.

أرحب بتقرير الممثل الخاص شيرر عن عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحالة في جنوب السودان. ونثني على عمله وقيادته لما يزيد على أربع سنوات في مقدمة البعثة، ونتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة. وأشكر أيضا جاكلين ناسيوا على إحاطتها حول دور المجتمع المدني وأهمية إشراك المرأة في الحياة العامة في بلدها.

تواصل المكسيك، بتفاؤل حذر، رصد التقدم المحرز في العملية السياسية في جنوب السودان، بما في ذلك تشكيل حكومات الولايات والتعيينات التي قام بها مؤخرا الرئيس كير في شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية، وجونقلي وواراب، بالإضافة إلى تعيين حاكم أعالي النيل.

وعلى الرغم من البطء في تنفيذ بعض فصول الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي يُرسي الحوكمة في البلد، إلا أنه لا يزال أمراً مشجعاً. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في عملية السلام، فضلاً عن تمثيلها في جميع مستويات صنع القرار، تمشياً مع حصة الـ 35 في المائة وغيرها من الأحكام الجنسانية المنصوص عليها في الاتفاق.

وبينما نرحب بانخفاض عدد المواجهات بشأن الخلافات السياسية، فإننا نشجب الزيادة الكبيرة في عدد الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات ضد الفتيات والفتيان. ويشير تقرير البعثة إلى أنه خلال عام 2020 كانت هناك زيادة بنسبة 120 في المائة في عدد الهجمات ضد السكان المدنيين مقارنة بالعام السابق. وفي هذا السياق، نرصد عن كثب انتقال المسؤوليات عن مراكز الحماية المدنية من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى حكومة جنوب السودان.

وتؤكد المكسيك من جديد أهمية التصدي للعوامل التي تؤجج النزاع وتؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين. ومرة أخرى يمكننا أن نرى كيف أن التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يبرح يديم دورات العنف. ولهذا السبب ندعو إلى إعطاء الأولوية لبرنامج جمع الأسلحة وضمان فعالية أكبر في استراتيجيات التنسيق الشاملة التي تسمح لنا بالتصدي للاتجار بالأسلحة في جنوب السودان والمنطقة ككل. ويجب أن يستند أي استعراض لحظر الأسلحة إلى الحالة في الميدان وإلى القدرة على السيطرة على تدفقات الأسلحة غير المقيدة.

ونرحب بإعلان خطة العمل المشتركة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك بقرار محكمة يي في أيلول/سبتمبر الماضي الذي أدان 26 جندياً من القوات المسلحة لجنوب السودان لارتكابهم جرائم عنف جنسي. ونلاحظ الحالة المؤسفة للنساء والفتيات اللواتي ما زلن ضحايا للاغتصاب والاستعباد الجنسي والزواج القسري، من بين أنواع أخرى من العنف غير المقبول. وتدين المكسيك بشدة هذه الممارسات وتأمل في أن يسمح تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاق بالمساءلة الكاملة والجبر والتعويضات الرئيسية الضرورية لإعادة التلاحم إلى النسيج الاجتماعي.

إن الأوضـاع الإنسـانية مزرية. ففي سنة واحدة، زاد عدد الأشـخاص الذين يحتاجون إلى المسـاعدة بمقدار 000 800 شـخص، ليصـل إلى 8,3 ملايين. وقد أدت الفيضـانات التي ضـربت منطقة جونقلي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي القائمة التي تؤثر على نصـف السـكان تقريباً. وقد أدى انعدام الأمن والعنف إلى تشـريد 1,6 مليون شـخص داخلياً. وتدعو المكسـيك إلى ضـمان الوصـول الآمن للعاملين في المجال الإنسـاني وحرية تنقلهم في سـياق أداء مهامهم، التي تتسـم بأهمية حاسـمة ويجب أن تنفذ في امتثال صـارم للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، تدعو المكسيك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى مواصلة تنفيذ ولايتها. ويجب أن تتمتع البعثة بحرية كاملة في التنقل وضـــمانات للقيام بعملها. إن التقارير التي تفيد باســـتمرار انتهاكات الحكومة لاتفاق مركز القوات تعرقل بلا داع عمل البعثة التي تعمل في وضع معقد بطبيعته.

وأكرر اسـتعداد المكسـيك للعمل بشـكل بناء لكفالة تجديد ولاية البعثة حتى تتمكن من الاسـتجابة بفعالية أكبر للواقع في جنوب السودان واحتياجات الشعب.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

في البداية، أود أن أهنئ وفد المملكة المتحدة على استكمال رئاسته لمجلس الأمن في شباط/فبراير. ونرحب بالسفيرة توماس – غرينفيلد ونتمنى لها رئاسة ناجحة للمجلس في شهر آذار/مارس.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته عن الحالة في جنوب السودان. كما استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة جاكلين ناسيوا.

ونود أن نشكر السيد شيرر على العمل الدؤوب الذي قام به في السنوات الماضية لصالح شعب جنوب السودان. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. ونطمئنكم إلى أن روسيا ستواصل دعم الخوذ الزرق بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جنوب السودان. ونشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ونود أن نبرز بشكل خاص حقيقة أن البعثة أرسلت على الفور، بناء على إذن من مجلس الأمن، سريتين وطائرتين عموديتين لتعزيز حضور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة، التي كانت بحاجة إلى مساعدة عاجلة في إطار العملية الانتخابية.

وقد أدى إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية ونهاية الفترة السابقة للانتقال إلى تهيئة الظروف اللازمة للتحرك نحو تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى انخفاض كبير في العنف وتحسن تدريجي للحالة فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية.

ونرى أن السلطات في جوبا استجابت بشكل مناسب للإشارات الصادرة عن المجتمع الدولي والوسطاء الإقليميين، التي دعت إلى التعجيل بعمليات التسوية السياسية وبناء الدولة. ولذلك نرحب بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية بشأن عدد من المسائل الرئيسية، بما في ذلك الانتهاء من عملية بناء السلطة التنفيذية على مستوى الولايات والمقاطعات، وإقرار تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي الجديد وتشكيل أول وحدة من القوات المسلحة الموحدة المنشأة حديثاً. ونتوقع التنفيذ العملي المبكر لجميع تلك القرارات.

ونرحب بحقيقة أن أحزاب جنوب السودان تمكنت من الاتفاق على مرشح لمنصب حاكم ولاية أعالي النيل. وينبغي أن يتيح ذلك فرصة للتغلب على المنازعات القبلية في المنطقة.

ومن شأن التنفيذ الكامل للاتفاقات أن يعزز الثقة المتبادلة ويمنع تكرار أخطاء الماضي. وينبغي ألا تفقد الأطراف الإرادة السياسية لإيجاد أرضية مشتركة. وندعو جميع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام الذي أعيد تنشيطه إلى الانضمام إلى عملية بناء الدولة من دون تأخير.

ولدينا شواغل بشأن ما أُبلغ عنه من اشتباكات قبلية في بعض أجزاء البلد. وندين بشدة أي انتهاكات لوقف إطلاق النار وجميع أعمال العنف ضد المدنيين وموظفي المنظمات الإنسانية المنتشرين في جنوب السودان.

ونرحب بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تعزز تنفيذ الأحكام المحددة الواردة في اتفاقات السلام. ولا بد من اتباع نهج موحد يسمح باحترام مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونرى أنه ينبغي لنا ألا نمارس ضغطا مفرطا على جنوب السودان في شكل جزاءات. ونحن مقتنعون بأنه عندما تُعود الحالة إلى طبيعتها فسيتعين علينا أن نستعرض نظام الجزاءات لكي نكيفه مع الحقائق في الميدان. وكما هو متوخى في القرار 2521 (2020)، نتوقع أن يضع المجلس قريباً مؤشرات واضحة للهدف تسمح باستعراض القيود الفعالة.

وبصفة عامة، نشاطر الاستنتاجات الواردة في أحدث تقرير للأمين العام عن التطورات في جنوب السودان (S/2021/172). ونحن ملتزمون بالعمل البناء الذي يهدف إلى كفالة تجديد ولاية البعثة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن أنشطة حفظة السلام في البلد ينبغي أن تركز على تعزيز التسوية السياسية وتهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جاكلين ناسيوا على إحاطتها. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص المنتهية ولايته للأمين العام، ديفيد شيرر. وقد لمست على مر السنين، إلى جانب العديد من الآخرين، التزامه الحقيقي والشخصي الدؤوب بالسلام والاستقرار في جنوب السودان. فقد وضع شعب جنوب السودان دائما في المقام الأول. ورأى أعضاء مجلس الأمن ذلك مباشرة خلال زيارتنا في عام 2019. لقد كانت مدة خدمة متميزة، وبلدي يشكره على خدمته.

بعد مرور 12 شهرا على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة، أود أن أرحب بتعيين مجلس وزراء موحد وحكام ونواب حكام في جميع الولايات. ونأمل أن يتمكن أولئك الذين تم تعيينهم من إدخال تحسينات ملموسة على حياة الناس.

كما أن إقرار جنوب السودان خريطة طريق لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة المختلطة، هو موضع ترحيب. وأحث حكومة جنوب السودان على التعجيل بتوقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن المحكمة المختلطة.

وفي حين أن هذه الخطوات جديرة بالترحيب، فإن التقدم العام كان بطيئا ومحدودا للغاية. وأعرب المجلس مرة بعد مرة عن شواغله ودعا إلى اتخاذ إجراءات. ولكن ما لا نزال نراه نحن وشعب جنوب السودان هو التقاعس عن العمل بشأن عدد من المسائل. وأدت فراغات السلطة على الصعيد المحلي بشكل مباشر إلى المزيد من المعاناة وإلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ويتعين على الحكومة أن تبين للعالم أنها جادة في تحقيق السلام. وكخطوة تالية، ندعو جنوب السودان إلى استكمال إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. كما ندعو الحكومة إلى كفالة توفير التدريب والموارد الكافية للقوات الموحدة اللازمة. ولا يتطلب هذا الإجراء أي تخفيف لحظر الأسلحة، ولكن إذا رغبت الحكومة في تقديم طلبات إعفاء، فإنها حرة في أن تفعل ذلك لتنظر فيها لجنة الجزاءات.

ويجب أن نعترف بأن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الآن أكبر من أي وقت مضى منذ استقلال جنوب السودان قبل عقد تقريبا. وهناك 8,3 ملايين شخص يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. ويواجه 60 في المائة من السكان انعداما في الأمن الغذائي يصل إلى مستويات الأزمة. وهناك 1,4 مليون طفل دون سن الخامسة يواجهون سوء تغذية حادا في عام 2021. ويمثل ذلك 10 في المائة من مجموع السكان. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لزيادة الاستجابة الإنسانية.

وستقدم المملكة المتحدة أكثر من 175 مليون دولار في هذا العام استجابة للاحتياجات في جنوب السودان، بالإضافة إلى تمويلنا الواسع النطاق لمرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، الذي يوفر اللقاحات في جميع أنحاء العالم. وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأهمية اتخاذنا للقرار 2565 (2021) والأحكام الواردة فيه التي تدعو إلى توفير إمكانية الوصول إلى اللقاحات في مناطق النزاعات، والتي آمل أن تُطبق بالكامل في جنوب السودان في العام المقبل.

توفر تقارير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فهما أعمق مفجعا لتأثير النزاع على المدنيين. ولا يزال العنف ضد المدنيين مستمرا. ويُستخدم الاغتصاب والتجويع كسلاحي حرب. ومن الواضح أن الوقت ليس مناسبا لخفض مستوى إشراف مجلس حقوق الإنسان على الحالة.

ويتعين على حكومة جنوب السودان أن تظهر أنها تدرك شدة محنة شعبها وتتحمل المسؤولية وتعمل في شراكة مع الجهات المانحة والأمم المتحدة لحل الأزمة. وينبغي أن يشمل ذلك الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات. وأود أيضا أن أعلن تأييدنا القاطع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأن أنوه بدور الحماية الحاسم الذي تضطلع به البعثة.

وبعد مرور عام على تشكيل الحكومة الانتقالية، وبعد مرور 10 سنوات تقريبا على إنشاء جنوب السودان، ليس لدينا للأسف ما يستحق الثناء. ويمكننا القول إن الحالة يمكن أن تصبح أسوأ ولكن ذلك يرجع فحسب لأن الحالة كانت على هذا النحو في كثير من الأحيان. وهناك العديد من أوجه القصور الشاملة، وللأسف، فإن النخبة لا تختار أن تضع مصالح الشعب في المقام الأول. ونحن بحاجة إلى نهج يحفز تلك النخب على التعاون من أجل مصالح الجميع.

وألاحظ أن ممثل جنوب السودان قد اختار مرة أخرى اليوم عدم المشاركة في جلستنا. والواقع أننا لم نره هنا منذ عام. وأفهم أنه قال إنه لا يريد الانضمام إلينا لأنه يشعر بأن بلده يتعرض للانتقاد في جلساتنا. ويبدو لي أنه لو أمضت قيادة جنوب السودان وقتا أطول في الاستماع إلى الآخرين بدلا من تجاهل الأصوات التي لا تروق لها، فقد تتحسن الأمور.

لا يمكننا أن نسمح باستمرار الأخطاء النظمية. ومن خلال بذلنا جميعا جهودا متجددة، بما في ذلك الحكومة والسياسيون في جنوب السودان، يمكن تحقيق تقدم كبير. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لكي يكون لدينا، عندما نجتمع مرة أخرى قبل الذكرى السنوية العاشرة لاستقلال جنوب السودان – والأهم من ذلك أن يكون لدى شعب جنوب السودان – ما يستحق الاحتفال به.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين على ترحيبهم الحار بي. ويشرفني أن أكون هنا في أول جلسة إحاطة رسمية أشارك فيها لمجلس الأمن، وأتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء. وأضم صوتي إلى صوتهم مرة أخرى في تقديم الشكر للمملكة المتحدة على رئاستها الناجحة.

وأشكر الممثل الخاص شيرر على إحاطته اليوم. وتعرب الولايات المتحدة عن بالغ تقديرها لخدمته وإنجازاته بصفته الممثل الخاص للأمين العام. وقد أسهم إسهاما كبيرا في السعي إلى تحقيق سلام دائم في جنوب السودان، ونحن مدينون له بقدر هائل من الامتنان لتفانيه. ونرحب أيضا بتعيين الأمين العام لنيكولاس هايسوم خلفا له.

كما أشكر السيدة ناسيوا على إحاطتها بشأن الحالة في جنوب السودان من منظور المجتمع المدني. ومن الجيد رؤيتها مرة أخرى وإدراك أنها لا تزال تعمل بجد لإحلال السلام في جنوب السودان. ولا تزال هي وزملاؤها يلهمون بناة السلام في جميع أنحاء العالم. إنها تجعل العالم مكاناً أفضل وأكثر سلاماً، ونحن منبهرون بشجاعتها. إن أصواتا مثل صوت جاكلين مهمة للغاية. ويجب الاستماع إلى المجتمع المدني، ولا سيما النساء في المجتمع المدني، خلال مناقشاتنا في مجلس الأمن بشأن مسألتي السلم والأمن الدوليين. حيث أنهن يعلمن ما يجري في الميدان. ويفهمن ويرين ما لا يفهمه أو يراه أي شخص آخر، وفي بعض الأحيان، يعانين ما لا يعانيه أي شخص آخر. ولذلك، فإننا سنضع المجتمع المدني في الصدارة على أعلى مستويات الدبلوماسية الدولية وصنع القرار خلال رئاستنا لهذا الشهر وما بعده. وتدين الولايات المتحدة إدانة قاطعة أعمال التخويف والانتقام ضد مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني ممن يعملون مع المجلس أو أي جزء آخر من الأمم المتحدة.

وهذه مسألة شخصية بالنسبة لي. وعندما كنت مساعدة لوزير الخارجية معنية بالشؤون الأفريقية، زرت جنوب السودان عدة مرات وعملت مع قادته للمساعدة في دعم الدولة الوليدة. وأنا أهتم بشدة بتقدم الدولة إلى الأمام.

ومن ثم، فقد سررت عندما أعلن قادة جنوب السودان قبل عام التزامهم بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وبذلك، فقد أعادوا تأكيد التزامهم بتنفيذ اتفاق السلام لعام 2018. وكانت تلك خطوة حاسمة نحو استعادة الاستقرار والسلام والازدهار في جنوب السودان ونشيد بالإجراءات التي اتخذها قادة جنوب السودان لدفع عملية السلام قدما.

غير أننا نعلم أن السلام هش، ونحن بحاجة إلى أن نرى تقدما أكثر ثباتا نحو اتفاق دائم لتقاسم السلطة للحفاظ على ذلك السلام.

وأود اليوم أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة في جنوب السودان: أولا، الشواغل العميقة والخطيرة إزاء تزايد العنف والجوع؛ ثانيا، الخطوات التالية الضرورية في عملية السلام؛ ثالثا، الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في دفع جنوب السودان نحو السلام.

أولا، يجب علينا أن نتكلم عن العنف والجوع في جنوب السودان. فالعنف لم يتوقف على الرغم من أن النزاع المباشر بين أطراف اتفاق السلام قد تضاءل في الوقت الراهن. وقد تصاعد القتال على الصعيد دون الوطني ببساطة في جنوب السودان، والأسوأ من ذلك أننا نشعر بقلق بالغ إزاء مؤشرات تشير إلى التورط المباشر لجهات فاعلة سياسية. وهذا ليس سلاما وهو غير مقبول.

إن هذا العنف يفاقم الوضع الإنساني المدمر أصلا. فما يقدر بـ 7 ملايين شخص يواجهون انعداما حادا في الأمن الغذائي. وقد تضافر النزاع والفيضانات الشديدة وأزمة الاقتصاد الكلي وآثار مرض فيروس كورونا لتجعل حالة الجوع وخيمة. وتؤثر هذه الصدمات بشكل غير متناسب على النساء والفتيات اللواتي يتعرضن أيضا للعنف والاستغلال المتزايدين. إنهن يعانين من أزمة الغذاء أكثر من غيرهن.

ففي أواخر ديسمبر/كانون الأول، حذر خبراء عالميون علنا من احتمال حدوث مجاعة في إحدى مناطق ولاية جونقلي. وهذه هي المرة الثانية خلال أربع سنوات يشهد فيها البلد مجاعة ومستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد على نطاق واسع.

كما حذر الخبراء من أن السكان في مناطق أخرى يواجهون خطر الموت جوعا في غياب المساعدة الإنسانية. وقد أعاق مسؤولون في حكومة جنوب السودان إصدار بيانات موثوقة عن الأمن الغذائي في الوقت المناسب، ما أدى إلى تأخير التحذيرات من تلك الكارثة وتعريض الأرواح للخطر. والأسوأ من ذلك أن المسؤولين الحكوميين والأطراف الأخرى لا يزالون يعرقلون وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح مع ذلك.

إننا ندعو قادة جنوب السودان إلى وقف العنف وضمان وقف التصعيد الفوري للنزاع على المستوى دون الوطني. وندعوهم إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان. كما ندعوهم إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى المحتاجين، ولا سيما من يتضورون جوعا أو يواجهون الموت.

ثانيا، يجب أن نناقش الخطوات التالية الضرورية في عملية السلام في جنوب السودان. إن تسريع تنفيذ اتفاق عام 2018 للسلام ضروري لتأمين جنوب السودان. وتخاطر المماطلة في تنفيذ اتفاق السلام بعودة العنف السياسي على نطاق واسع. ونحن ملتزمون بالعمل مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة ومع المنطقة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن للحث على إحراز تقدم في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ما يمهد الطريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية وانتقال سلمي.

ويتعين على قادة جنوب السودان اتخاذ خطوات عاجلة إلى الأمام بشأن ترتيبات الحكم والأمن من أجل تحقيق التقدم نحو السلام. وفيما يتعلق بالحكم، فقد آن الأوان منذ أمد بعيد لإنشاء المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. إن غيابه يمنع جنوب السودان من النهوض بالتشريعات اللازمة لدعم السلام الدائم. ومن الضروري أيضا أن تحرز الحكومة الانتقالية تقدما في صياغة الدستور وتعزيز لجنة الانتخابات.

ويجب أن تشمل الإدارة السليمة والانتقال الحقيقي من الحرب الأهلية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومجدية. ونرحب بتعيين ثلاث نساء نائبات للحكام، ولكننا نشعر بالقلق إزاء فشل جنوب السودان في كفالة تمثيل المرأة بنسبة 35 في المائة في الحكومة الانتقالية. فيجب احترام هذا النص في اتفاق السلام. وما زلنا نشعر بالجزع إزاء استمرار ارتفاع حالات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه أفراد أجهزة الأمن والجماعات المسلحة الأخرى. إن هذا ببساطة أمر غير مقبول. فلا يمكن استخدام العنف الجنساني كسلاح من أسلحة النزاع.

وفيما يتعلق بالأمن، تتطلب عملية السلام فحص الأجهزة الأمنية وتدريبها وتوحيدها تحت تسلسل قيادي واحد. وإلى أن يحدث ذلك، لن يثق شعب جنوب السودان بشكل كامل في اتفاق 2018 للسلام.

ونحن كذلك نعرف التقدم دائما عندما نراه. ونرحب بالإعلان الذي صدر مؤخرا عن الحكومة الانتقالية بالمضي في تنفيذ الفصل الخامس من اتفاق السلام، بما في ذلك إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر. وبتنفيذ هذه الآليات الثلاث، بتعاون من المجتمع المدني المحلي، يساعد جنوب السودان على دعم كشف الحقائق، وكشف الحقائق ضروري لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى دور البعثة في تعزيز عملية السلام. وتعمل الولايات المتحدة حاليا مع جنوب السودان والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وأصحاب المصلحة الآخرين على تجديد ولاية البعثة. ففي الوقت الذي يُخوض فيه جنوب السودان هذه الفترة الانتقالية الهشة، تظل البعثة عنصرا حاسما في هيكل الأمن والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان في البلد. والبعثة ضرورية لدعم الحكومة الانتقالية في تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا.

وتشكل القيود المفروضة على دوريات البعثة وتحركات قوات الأمن في جنوب السودان إهانة لمجلس الأمن. فهي تنتهك الالتزامات بموجب اتفاق مركز القوات وتعرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر. وعمليات البعثة تحمي المدنيين وتنقذ الأرواح. إننا ندعو قادة جنوب السودان إلى وقف عرقلة البعثة والعمل مع البعثة كشريك كامل في العملية الانتقالية.

وتظل حماية المدنيين في جنوب السودان مهمة أساسية للبعثة. ونظرا لمستويات العنف والجوع المثيرة للقلق في جميع أنحاء البلد وعدم إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق السلام، نعتقد أن أي تخفيض للقوة في البعثة ينبغي أن يكون تدريجيا، والأهم من ذلك، أن يكون قائما على الظروف كذلك.

وتتطلب العملية الجارية لإعادة تحديد مواقع حماية المدنيين اهتماما وثيقا من البعثة، فضلا عن تنسيق وشفافية مستمرين مع دوائر العمل الإنساني والنازحين. فيجب أن تكون البعثة مستعدة للاستجابة بسرعة إذا ما تدهورت الأحوال الأمنية.

وأود أن أختتم بياني بإيضاح موقفنا بشكل لا لبس فيه. فنحن نرى أن الحالة في جنوب السودان محفوفة بالمخاطر. ويساورنا القلق إزاء بطء وتيرة عملية السلام ومستويات العنف ونعتقد أن للبعثة دورا حاسما تؤديه في حماية المدنيين ودعم السلام. ولذلك، فإننا ندعو قادة جنوب السودان إلى التعجيل بعملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام والتخفيف من مستويات العنف والعمل مع البعثة وفتح الأبواب أمام وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما للمساعدة في مواجهة الجوع والمجاعة.

فهذه لحظة حاسمة بالنسبة لجنوب السودان. ونظل نحن، الولايات المتحدة، ملتزمين تجاه البلد وشعبه وسنواصل العمل مع الحكومة الانتقالية ومجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ودوائر العمل الإنساني وجميع أصحاب المصلحة لإحلال السلام في جنوب السودان.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة مفتوحة لمجلس الأمن هذا الشهر، أود أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا للسفيرة باربارا وودوارد وفريقها على رئاستهم الممتازة في شباط/فبراير، ونتوجه إليكم بأحر تهانينا وأطيبت تمنياتنا، السيدة الرئيسة، ولفريقكم في شهر رئاستكم هذا. ونعرب لكم عن كامل دعمنا.

وأود أن أشكر السيد ديفيد شيرر والسيدة جاكلين ناسيوا على إحاطتيهما.

لقد أحرز المزيد من التقدم في جنوب السودان منذ بداية عام 2021. واستكمل تعيين حاكم أعالي النيل في كانون الثاني/يناير تشكيل المناصب الولائية في جميع ولايات جنوب السودان بعد جهد استمر ستة أشهر. فحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة تعمل. ولا يزال وقف إطلاق النار الدائم صامدا إلى حد كبير. ونرحب أيضا بموافقة الحكومة على إنشاء المحكمة المختلطة للاتحاد الأفريقي. ومن المشجع أيضاً أن اقتصاد جنوب السودان سجل، وفقاً لصندوق النقد الدولي، نمواً إيجابياً في عام 2020 على الرغم من التحديات التي تمثلها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولئن كان التقدم المحرز حتى الآن مشجعا، فإننا نلاحظ أن تنفيذ اتفاق السلام لعام 2018 لا يزال محدودا عموما. ولا يزال جنوب السودان يواجه عبء جائحة كوفيد-19 والفيضانات العارمة وغيرها من الكوارث الطبيعية. وما زال العنف القبلي وانعدام الأمن الغذائي من المسائل التي تثير القلق، مما قد يهدد الإنجازات الإيجابية التي تحققت مؤخرا. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الأربع التالية:

أولا، نكرر دعوتنا الأطراف في جنوب السودان إلى الإسراع بتنفيذ اتفاق السلام، لا سيما في وضع الصيغة النهائية لبندين رئيسيين: إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتشكيل القوات الموحدة اللازمة.

ونشيد بارتفاع نسبة تمثيل المرأة في عدة وكالات اتحادية ومحلية، مما حقق هدف الـ 35 في المائة. ونؤكد من جديد دعمنا لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في العملية الانتقالية وما بعدها.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليون الآخرون في تعزيز تنفيذ اتفاق السلام. ونشجع كذلك الهيئة الحكومية الدولية على زيادة جهود الوساطة التي تبذلها خلال هذه الفترة الحرجة. وينبغي أيضا أن تؤخذ تدابير بناء الثقة في الاعتبار لتعزيز الثقة والمصالحة.

ثانيا، من الضروري ضمان استمرار التقيد بوقف إطلاق النار الدائم. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود للتصدي للعنف القبلي في البلد لمنع الآثار السلبية المحتملة على الفترة الانتقالية الحالية.

ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، من المشجع أن البعثة تسعى جاهدة إلى توسيع نطاق حمايتها للمدنيين خارج مواقع حماية المدنيين. وستواصل فييت نام المساهمة بنشاط في عمل البعثة وتعزيز مشاركة حفظة السلام الإناث التابعات لنا في البعثة.

ثالثا، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتصـدي للتحديات الاقتصـادية والإنسـانية في البلد. وبينما حقق البلد نموا اقتصـاديا إيجابيا في عام 2020، فإن من المقلق أن المسـتوى المرتفع لانعدام الأمن الغذائي لا يزال يؤثر على أكثر من نصـف السـكان. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي مسـاعداته الإنسـانية والدعم المالي المقدم إلى جنوب السودان، فضلا عن تقديم المزيد من المساعدة إلى البلد في مكافحة كوفيد-19. وستقدم فييت نام الدعم الطبي لجنوب السودان في مكافحة الجائحة في حدود قدرتها.

رابعا، تكرر فييت نام موقفها الثابت بأن تدابير الجزاءات ينبغي أن تخضـع للاسـتعراض، وفقا للتطورات على أرض الواقع وأن تُلغى عندما تُستوفى الشروط.

ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمانة العامة عن مقترحات النقاط المرجعية لاسـتعراض حظر الأسـلحة، وسنواصل العمل بنشاط مع أعضاء المجلس بشأن وضع هذه النقاط المرجعية. وستواصل فييت نام، بصفتها رئيسـة لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملا بالقرار 2206 (2015)، بشـأن جنوب السـودان، تعزيز التعاون والحوار بين فريق الخبراء وجنوب السودان ودول المنطقة.

قبل أن أختتم كلمتي، وبما أن هذه الجلسـة يُنتظر أن تكون آخر إحاطة يقدمها السـيد شـيرر إلى مجلس الأمن بصـفته الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السـودان، أود أن أشـيد بقيادته لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجهوده الدؤوبة في تعزيز السلام والتنمية في البلد طوال السنوات الماضية. وأهنئ السيد نيكولاس هايسوم على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لجنوب السودان، وأتطلع إلى دعمه بنشاط.